

ل عليه في حفظ التوازنات المطلوبة يشكل القضاء الإداري الرقيب الأول لإدارة والمعو بين الإدارة وما خول لها من سلطات استثنائية وبين الحقوق والحريات الفردية المكرسة دستوار، حيث يعمل القضاء الإداري في الدول التي تأخذ بازواجية القضاء على حل جميع المنازعات التي تكون الدولة بمفهومها الواسع طرفا فيها، وفق نظام قانوني وإجرائي يحدد قواعد اختصاص هيئات القضاء الإداري وينظمها بكل مشمولاتها الوظيفية والنوعية والإقليمية بصفة دقيقة وواضحة ويدرجها ضمن قواعد النظام العام بما لا يدع المجال لسلبها أو الاعتداء عليها، ما من شأنه أن يجعل من القضاء الإداري دعامة من دعائم الدولة القانونية ومعيار النقياد السلطة إلى القانون وكذا وسيلة لحمل الإدارة على احترام مبدأ المشروعية الإدارية وضمانة لحماية المواطن من كل تجاوز وتعسف قد يصدر عنها. تطبيقا أحكام التعديل الدستوري الأخير لسنة 2022 بأمر المشرع الجرائي جملة من الإصلاحات التي همت أغلب النصوص القانونية ذات الصلة بالتنظيم القضائي في الجزائر، والتي حملت في طياتها جملة من المستجدات التشريعية التي من شأنها تعزيز دور القضاء الإداري وفي مقدمتها استحداث المحاكم الإدارية لإستئناف، التقاضي في المادة الإدارية وتدارك جل النقائص المسجلة على هذه المنظومة القضائية التي يمكن وصفها بالحديثة نوعا ما إذا ما قورنت بالقضاء العادي.